الأمم المتحدة

A/57/591

الجمعية العامة

Distr.: General
6 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل السياسة القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية

الأعمال التجارية والتنمية

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير تلبية لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت الجمعية العامة فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقرير متابعة بشأن مواصلة تنفيذ القرار ٢٠٤/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويقدم هذا التقرير فكرة عامة موجزة عن الآراء السائدة حاليا بشأن دور الأعمال التجارية في التنمية؛ وموجزا لآراء المجتمع الدولي عن هذا الموضوع، كما هي واردة في نتائج المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا؛ وملخصا للإجراءات التي اتخذتها الحكومات فيما يتعلق بدور الأعمال التجارية في التنمية؛ واستجابة الأعمال التجارية لهذه التطورات. وأخيرا، يقدم هذا التقرير وصفا لأنشطة معينة تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتصل بالأعمال التجارية والتنمية.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد بسبب الحاجة إلى تنسيق ما جاء به مع الأمانة العامة.

111102 111102 02-67848 (A)
0267848

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٣
ثانيا - تطور هياكل الأعمال التجارية والتنمية	٢-٩	٣
ثالثا - آراء المجتمع الدولي	١٠-١٣	٦
رابعا - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات	١٤-١٧	٨
خامسا - استجابات قطاع الأعمال التجارية	١٨-٢١	١٠
سادسا - بعض الأنشطة المحددة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمتصلة بالأعمال التجارية والتنمية	٢٢-٢٣	١١
سابعا - التوصيات	٢٤	١٢

أولا – مقدمة

١ – حددت الجمعية العامة في الفقرتين ٥ و ٦ من قرارها ٥٤/٢٠٤، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن الأعمال التجارية والتنمية المطلوب عددا من الإجراءات القيام بها من جانب المجتمع الدولي والحكومات والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من أجل تعزيز إسهام الأعمال التجارية والصناعة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية لأي بلد وفي إيجاد فرص عمل، والتوسع في التجارة وتطوير التكنولوجيا ونقلها. وبصفة خاصة، حثت الجمعية العامة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة التجارية الدولية، على الاضطلاع في الأعمال التجارية بممارسات تتسم بالنظام والإنصاف، مع الالتزام بمبادئ الأمانة والشفافية والمساءلة. واستجابة للطلب الوارد في ذلك القرار قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذه (A/56/442). وقد رحبت الجمعية بذلك التقرير وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقرير متابعة عن التنفيذ المستمر للقرار ٥٤/٢٠٤. ويقدم هذا التقرير استجابة لهذا الطلب، وهو يقدم فكرة عامة عن أهم التطورات ذات الصلة التي حدثت خلال السنة التي انقضت منذ تقديم التقرير السابق.

ثانيا – تطور هياكل الأعمال التجارية والتنمية

٢ – ثمة اعتراف عالمي الآن بأن فرادى الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية الشاملة عن إدارة جهود بلدانها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. ولهذا، فإن عليها أن تكفل أن يقوم قطاع الأعمال التجارية بشطريه المحلي والدولي، من جانبه، بالإسهام قدر الإمكان في بلوغ تلك الأهداف. وكما يتضح من المفاهيم الداعمة للقرار ٥٤/٢٠٤، شهد العقد الماضي تزايدا في الإدراك بأنه يمكن زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية في معظم البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، وبالأخص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سواء من خلال الاضطلاع، بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية، ببعض الأنشطة التي كانت تؤديها الدولة في الماضي، أو بزيادة إسهام القطاع الخاص في هذه المجالات. وقد أدى هذا الإدراك إلى اتجاه عام نحو توسيع نطاق دور قطاع الأعمال في معظم البلدان.

٣ – وفي الوقت الذي يتجه فيه دور قطاع الأعمال نحو التوسع، يتضح بصورة متزايدة أنه لا يوجد نهج شامل يمكن تطبيقه لتحديد أدوار ومسؤوليات كل من الحكومة والأعمال التجارية في السعي إلى التعجيل بالتنمية. قد تكون هناك بعض المبادئ العامة العريضة، غير أن الأرجح أن تطبيقها يختلف باختلاف البلد والقطاع ومرحلة التنمية التي بلغها داخل البلد.

ويتغير مقدار الزيادة في الاعتماد على القطاع الخاص، بدلا من أن يؤدي بالضرورة إلى تقليص دور الحكومة، الأمر الذي يحتم الإبقاء على هذا الدور قيد الاستعراض المستمر.

٤ - وأحد مصادر القوة في القطاع الخاص هو قدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعة وكفاءة داخل إطار هيكله العام الذي يستهدف تحقيق الربح. كما تتميز الأعمال التجارية بقدرتها الهائلة على اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر المعروفة، كما أن اتباع أساليب مالية مبتكرة وإحراز تقدم تكنولوجي يوفران مجموعة متزايدة من الأدوات التي تتيح اتخاذ هذه التدابير. وتفيد هذه المرونة بصفة خاصة في عصر يمكن أن تتغير فيه البيئة الاقتصادية بسرعة بالغة، كنتيجة جزئية للعولمة. ومع ذلك، فإن الفوائد الكاملة لهذه المرونة لا يمكن أن تتحقق - أو قد لا تتحقق إلا بتكاليف باهظة - في ظل بيئة أساسية تتسم بعدم التيقن. والأرجح أن تتجه الأعمال التجارية، في ظل هذه الظروف، إلى التركيز على زيادة مكاسبها الاقتصادية القصيرة الأجل إلى أقصى حد ممكن، إذا كان الإسهام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل للبلد سيعود عليها بفائدة أقل. والصراع المسلح هو صورة متطرفة من صور عدم التيقن، غير أن الصور الأخرى لعدم الاستقرار يمكن أيضا أن تعطل الأعمال التجارية عن التركيز الطويل الأجل اللازم لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية. وبغض النظر عن الأهداف والسياسات الإنمائية المحددة المطلوب تحقيقها، فإن إحدى المهام الرئيسية للحكومات إزاء قطاع الأعمال التجارية هي توفير الوضوح والاستقرار بشأن الدور المتوقع للأعمال التجارية داخل الاستراتيجية الإنمائية للبلد على الأجل المتوسط وتوفير إطار تنظيمي لتعزيز الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، فإن من نافلة القول التأكيد على ضرورة وجود استراتيجيات وسياسات وطنية مناسبة وإطار تنظيمي مناسب. كما تدعو الحاجة إلى وجود سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تتيح تفادي التشوهات الناجمة عن التضخم والتقلبات الاقتصادية الحادة. وفي الوقت نفسه، تدعو الحاجة أيضا إلى تعزيز النظم الاقتصادية القائمة على مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والاستيعاب[1].

٥ - وفي معظم البلدان، ظهرت الصور الأولية للجهود الدولية الحديثة الرامية إلى زيادة إسهام قطاع الأعمال التجارية في التنمية في خصخصة المشاريع المملوكة للدولة. وهناك مجال واسع لمزيد من الخصخصة، ولا سيما داخل بعض فرادى البلدان، غير أن هذه العملية بطبيعتها عملية لها حدودها. ومن ثم يتحول اتجاه الحكومات، بصورة متزايدة، نحو الوصول بإسهام الأعمال التجارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إلى أقصى حد ممكن والتقليل من عواقبه السلبية إلى أدنى حد ممكن. ويشمل ذلك أساسا وضع مجموعة من القوانين والنظم والترتيبات المماثلة وبناء هياكل مؤسسية مختلفة الأنواع. وهاتان العمليتان

كلتاهما بطبيعتهما عمليتان طويلتا الأجل، بل وتستلزمان أيضا مسؤولية مستمرة لا نهاية لها، لأن النظم والمؤسسات لا بد وأن تتغير لمواكبة الظروف المتغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود القوانين والنظم والمؤسسات ليس الأمر المهم الوحيد، فقبل كل شيء، يجب كفالة فعالية المؤسسات ووضع القوانين والنظم موضع التنفيذ. وبصفة خاصة، في حالة القوانين والنظم، فإن هذا يعني، بالإضافة إلى إصدارها، أن ضمان الالتزام بها أمر بالغ الأهمية. وخلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تجلت أهمية هذه العناصر بصورة واضحة، حتى في أكبر اقتصاد في العالم، بظهور حالات فجة لم يلتزم فيها قطاع الأعمال التجارية بالمعايير التنظيمية القائمة وحالات أخرى تبين فيها عدم ملاءمة القواعد التنظيمية القائمة. وأدت الظروف في الحالتين كلتيهما إلى عواقب تجاوز مداها فرادى الشركات المعنية. وبالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن بناء قدرة الحكومات على ضمان الوصول بإسهام قطاع الأعمال التجارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حد ممكن ينبغي أن يكون الآن إحدى الأولويات.

٦ - إن السعي إلى زيادة مشاركة قطاع الأعمال التجارية في الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان في الآونة الأخيرة قد بين أن عدم ملاءمة البنية الأساسية المادية والقدرات البشرية غالبا ما يمثلان عوائق كبيرة. والأعمال التجارية في حد ذاتها يمكن أن تسهم في تلبية بعض الاحتياجات في هذه المجالات (مثل بناء مرافق قدرة أو توفير التعليم التقني). ومع ذلك، فإن الأرجح أنه سيظل على الحكومات أن تلبي نسبة كبيرة من احتياجات البلدان من الطرق والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية المادية الأخرى، فضلا عن التعليم الأساسي والخدمات الصحية الأولية. وإلى جانب السياسة السليمة والبيئة التنظيمية، يحتاج قطاع الأعمال التجارية أيضا إلى هيكل أساسي مادي ملائم وموارد بشرية ملائمة حتى يكون فعالا أو حتى لمجرد المشاركة. وكما أُكد مرارا في الوثائق التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في جوهانسبرغ، سيظل يُنظر إلى الهيكل الاجتماعي، و الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والمأوى وبرامج التأمين الاجتماعي، فضلا عن السياسات النشطة المتعلقة بسوق العمالة، بما في ذلك تدريب العمال، باعتبارها جزءا من الدور المهم التي تقوم به الحكومات من أجل التمكين[٢].

٧ - وفي حين أنه يوجد فهم بأن الحكومات مسؤولة عن تهيئة بيئة تنظيمية تتسم بالشفافية والاستقرار تكفل مساءلة الشركات، فقد أعرب بوضوح عن وجود حاجة إلى أن تعمل الشركات عمل المواطن الصالح؛ وأن تقوم شركات القطاع الخاص طواعية بإعمال نظام مساءلة الشركات، وأن تشارك في عملية التنمية كشريك أمين يمكن الاعتماد عليه. وثمة شعور بأنه يقع على عاتق القطاع الخاص بشركاته الكبيرة والصغيرة، واجب الإسهام في

تطور المجتمعات بصورة مستدامة على المستويين المحلي والوطني بشكل منصف ومستدام. وينبغي للأعمال التجارية ''أن لا تراعي تعهداتها الاقتصادية والمالية فحسب، بل أن تراعي أيضا الآثار المترتبة على تعهداتها الإنمائية والاجتماعية والجنسانية والبيئية''[٣].

٨ - وينظر إلى أدوار الأعمال التجارية و الحكومات في التنمية الآن عادة باعتبار أن كلا منهما متمم للآخر وأنهما غير متعارضين، وإحدى نتائج ذلك أنه يجري إيلاء المزيد من الاهتمام للفرص المتاحة لإقامة أشكال متنوعة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتجري حاليا الدعوة على نطاق واسع لمفهوم الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص كما يتزايد تطبيق هذا المفهوم في الواقع. وتتجلى هذه الشراكات في قطاع عريض من الأنشطة، غير أنه ينظر إليها على أنها توفر إمكانات معينة لتناول بعض الاحتياجات المادية والبشرية المتعلقة بالبنية الأساسية والتي يلزم تلبيتها من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع الأعمال التجارية وقد استخدمت هذه الشراكات على نطاق واسع في مجالات توليد القدرة والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع المياه كما طبقت في الجهود الرامية إلى تنمية رأس المال البشري، مثل التعليم والبحوث الزراعية.

٩ - وإضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومات المركزية والأعمال التجارية إلى دعم تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية[٤]. وينبغي للإدارة الاقتصادية العالمية الرشيدة أن توسع قاعدة اتخاذ القرارات بشأن القضايا المتعلقة بالأنشطة الإنمائية وأن تسد الثغرات التنظيمية في هياكلها. ويشمل ذلك شفافية النظم المالية والنقدية والتجارية وتماسك تلك النظم وإدارتها واتساقها. ومن بين التدابير التي لها تأثير إيجابي على إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية تفيد كلا من الأعمال التجارية والتنمية، تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون، وزيادة تدفق المساعدات الإنمائية، وعدم تقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ولا سيما تلك التي تتخذ شكل استثمارات مباشرة أجنبية، وإمكانية الوصول إلى المعارف والتكنولوجيات ونقلها (ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). ولا تزال التجارة الدولية تشكل القوة المحركة للتنمية. فالنظم التجارية العالمية التي تتسم بالاستناد إلى القانون والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف والتعددية والتحرير المؤثر للتجارة يمكن أن تحفز التنمية بصورة ملموسة على الصعيد العالمي، وأن تفيد البلدان على اختلاف مراحل التنمية التي تمر بها. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان أيضا حل ''القضايا التي تشغل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بصفة خاصة''[٥].

ثالثا - آراء المجتمع الدولي

١٠ - ظهر تطور الآراء بشأن دور الأعمال التجارية في التنمية والمسؤوليات المترتبة على الحكومات في التكوين التدريجي لتوافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. وقبل اعتماد

قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٠٤، نظرت المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات في الطرائق التي يمكن أن يسهم بها قطاع الأعمال التجارية في تحقيق أهداف كل منها. وتمثل الغرض العام للبعد المتصل بالأعمال التجارية لهذه المؤتمرات في إيجاد قيم ومبادئ مشتركة بين الأهداف الإنمائية وتعزيز تلك القيم، بصورتها التي حددها المجتمع الدولي في الأمم المتحدة، والأعمال التجارية. ومن ثم، جسد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المبدأ العام الكامن وراء هذه التعهدات عندما أعلنت الحكومات عن تصميمها على ''إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر''. (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الفقرة ٢٠) وعلى مدى العام الماضي، عمل المجتمع الدولي على زيادة تنقيح توافق الآراء الذي حققه بشأن دور القطاع الخاص في التنمية وبشأن الظروف والتدابير اللازمة لضمان اضطلاع الأعمال التجارية بأكبر إسهام ممكن في التنمية.

١١ - وخلال هذه الفترة، تمثل الحدثان الرئيسيان في جدول الأعمال الدولي في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وبدرجة تفوق كثيرا ما حدث في المناسبات السابقة، أصبح ينظر إلى ما يمكن أن تسهم به الأعمال التجارية في التنمية كجزء لا يتجزأ من عملية المؤتمرات. فقطاع الأعمال التجارية لم يقم بدور مهم في هاتين المناسبتين فحسب بل قدم عددا من الالتزامات بأن يسهم إسهاما مباشرا في تنفيذ ما تتمخضان عنه من نتائج تتفق عليها.

١٢ - ويجسد اتفاق مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية آخر صياغة حكومية دولية شاملة لدور الحكومات والاستراتيجيات الوطنية، والسياسات والأطر التنظيمية في توفير بيئة مواتية للتنمية، بما فيها قطاع الأعمال التجارية. فالاتفاق يعترف بأن الدور المناسب للحكومة في الاقتصادات الموجهة نحو السوق سوف يختلف من بلد إلى آخر[٦] ويدعو إلى تهيئة بيئة محلية مواتية باعتبارها عنصرا حيويا لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والتقليل من هجرة رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب المساعدة الإنمائية الدولية والاستفادة منها بصورة فعالة[٧].

١٣ - وخطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أكثر تحديدا في مقترحاتها المتعلقة بمشاركة الأعمال التجارية في التنمية. ويدعى إلى إجراء حوار بين المؤسسات والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها. وتشجع الصناعة على تحسين أدائها الاجتماعي والبيئي من خلال اتخاذ مبادرات طوعية تشمل نظم إدارة البيئة ومدونات قواعد السلوك ومنح الشهادات والإبلاغ العام عن القضايا البيئية والاجتماعية. وتدعو الخطة أيضا إلى تعزيز

مسؤولية الشركات ومساءلتها استنادا إلى مبادئ ريو، بجملة أمور منها التطوير الكامل والتنفيذ الفعال للاتفاقات والتدابير الحكومية الدولية، والمبادرات الدولية، والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، والنظم الأساسية الوطنية المناسبة، ودعم التحسين المستمر لممارسات الشركات في جميع البلدان. وتدعى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إلى تعزيز النهج المالية الإنمائية الابتكارية، بما فيها إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في عمليات صنع القرار بها. وتدعو الخطة إلى التفاعل والتعاون وإقامة الشركات والشبكات فيما بين الجامعات ومؤسسات البحث والهيئات الحكومية والقطاع الخاص من أجل نقل التكنولوجيا وتطويرها ونشرها بغية تعزيز الكفاءة الصناعية والإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة والقدرة على التنافس. ويدعى أيضا إلى إقامة شراكات وبرامج قائمة على العمل من أجل التدريب والتعليم. وفي الختام، وكمبادرة محددة، تدعى صناعة الصيدلانيات إلى زيادة إتاحة العقاقير الأساسية على نطاق أوسع وبسعر في متناول جميع الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية.

رابعا – الإجراءات التي اتخذتها الحكومات

١٤ – واصلت الحكومات اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني لوضع التفكير الآخذ في التطور والتوافق الدولي في الآراء بشأن دور الأعمال التجارية في التنمية موضع التنفيذ. ومن التطورات الرئيسية، في هذا الصدد، في العام الماضي، إقرار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (انظر A/57/304، المرفق). ومن الخصائص الهامة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، كما وردت في صياغتها، ''أنه يتم تصورها على أنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تنمية تملكه وتقوده أفريقيا''.

١٥ – ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أن الأهداف المحددة الثلاثة التي وضعها زعماء أفريقيا في الشراكة الجديدة هي؛ ضمان تهيئة بيئة سليمة ومواتية لأنشطة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٦). وفي نفس الوقت، تعترف الشراكة الجديدة أن الكثير من البلدان الأفريقية يفتقر إلى الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص. وتفتقر أيضا إلى القدرة على تنفيذ البرامج حتى عندما يكون التمويل متوافرا (المرجع نفسه، الفقرة ٨٦). ولبلوغ أهدافها في تنمية القطاع الخاص، تطلب الشراكة الجديدة من البلدان الأفريقية نفسها الاضطلاع بتدابير لتعزيز القدرات في مجال مباشرة الأعمال الحرة والقدرات الإدارية والتقنية في القطاع الخاص، وتعزيز الغرف التجارية والرابطات المهنية، وتنظيم الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص لوضع رؤية مشتركة لاستراتيجية التنمية وإزالة المعوقات التي تعترض سبيل تنمية القطاع الخاص، وتشجيع نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة

الحجم، وتحسين إمكانية الوصول إلى رأس المال لتعزيز خطط التنمية المتناهية الصغر (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٧). والشروع في اتخاذ مبادرة لإدارة الاقتصاد والشركات (المرجع نفسه، الفقرات ٨٦-٩٢).

١٦ - وفيما يتجاوز هذا الالتزام الإقليمي بشأن تطوير القطاع الخاص، واصلت الحكومات في سائر أرجاء العالم الأخذ بتشريعات وسياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز مساهمة الأعمال التجارية في التنمية. والبيانات الشاملة عن عدد وطبيعة الإجراءات الجديدة من هذا القبيل غير متاحة، ولكن الاتجاه العام واضح. وبينما كانت هناك إجراءات كثيرا ما تتخذ في الماضي للحد من سلطات الأعمال التجارية وأحيانا نقل مسؤولياتها إلى الدولة، يندر أن تتخذ إجراءات من هذا القبيل في الوقت الحالي. بل على النقيض، فإن معظم الجهود الجارية ينصب فيها التركيز على إيجاد مناخ شفاف ومستقر يمكن التنبؤ به للاستثمار المؤيد للأعمال التجارية وعلى وضع سياسة استثمار تعامل المستثمرين المحليين والأجانب بعدالة. وينطوي هذا على ضمان سيادة القانون (ولا سيما فيما يتعلق بالعقود) واحترام حقوق الملكية واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد. وتدعو أيضا إلى إيجاد قطاع مالي محلي قوي يوفر نظاما فعالا وكفؤا وشفافا ومسؤولا، لتعبئة الموارد، بما فيها الموارد اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن الأجزاء الأساسية لهذه الصورة نظام تعبئة الموارد العامة واستخدام الحكومات لها بكفاءة.

١٧ - وتواجه الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أيضا العوائق التي تعاني منها الأعمال التجارية والناجمة عن عدم كفاية الهياكل الأساسية. بيد أنه كثيرا ما توجد في هذا المجال عوائق تتعلق بالموارد. ولذا فمما يبعث على التفاؤل، أن الكثيرين في أوساط المانحين يعترفون بهذه الصعوبة، كما يجري تقديم الموارد تحقيقا لهذه الغاية. ومع هذا، يبدو أن هناك خطرا يتمثل في نقص التمويل للهياكل الأساسية المادية في بعض البلدان. وتنشأ هذه الحالة جزئيا، لأن الجهات المانحة (بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف التي اعتادت أن تمثل مصادر رئيسية لتمويل المشاريع من هذا القبيل) تفضل، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استخدام مواردها لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية. ويعزز هذا الاتجاه في بعض الحالات بوجهات النظر القائلة بأن كثيرا من الاحتياجات في مجال الهياكل الأساسية، ينبغي أن يلبيها القطاع الخاص الآن. بيد أنه في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أفقر البلدان، من غير المرجح أن تكون الأعمال التجارية مستعدة أو قادرة على الالتزام على المدى الطويل الذي يلزم عادة للاستثمارات من هذا القبيل. وفي نفس الوقت، فإن قيود الميزانية الشديدة، وأسواق رأس المال المحلي التي تعاني من قصور في تطورها، قد يعني ألا تتمكن الحكومات الوطنية أيضا من

تمويل مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة. ولذا، فإن عدم وجود الهياكل الأساسية المادية الداعمة قد يظل عائقا أمام تطوير القطاع الخاص في بعض البلدان في المستقبل المنظور.

خامسا – استجابات قطاع الأعمال التجارية

١٨ – كانت العولمة من المؤثرات المهيمنة على كل من الأعمال التجارية والتنمية في غضون السنوات الأخيرة. وعموما، كانت العولمة الاقتصادية في العقدين الماضيين نتيجة تفاعل التغير التقني ، وإجراءات الحكومات واستجابات العناصر الاقتصادية الفردية الفاعلة التي كانت الأعمال التجارية أهمها.

١٩ – ويزداد اعتراف الأعمال التجارية لدى تفكيرها في دورها المحوري في العولمة، بالإسهام الذي يلزم أن يضطلع به لضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب العالم. ويوجد اعتراف على نطاق واسع حاليا ضمن أوساط الأعمال التجارية بأن بلوغ هذا الهدف لا يمثل أولوية عالمية فحسب، بل أنه أيضا لمصلحة قطاع الأعمال التجارية نفسه على المدى الطويل[٨]. ويدعم هذا التفهم العريض العدد المتزايد من المبادرات التي اتخذتها أوساط الأعمال التجارية والتي تتراوح من إعلانات المبادئ، ومدونات قواعد السلوك، ومنح الشهادات والإبلاغ العامة عن القضايا البيئية والاجتماعية المتصلة بمشاريع وأنشطة محددة. وقد يبين هذا الاتجاه المتغير ما يرد في الفقرة ٤ من الإعلان بشأن الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. فقد أكدت أن الاتفاق ينبغي تنفيذه بطريقة تدعم حقوق الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، ولاسيما تشجيع إمكانية حصول الجميع على الأدوية.

٢٠ – ولكي يبين هذا الالتزام والاستعداد للإسهام في التنمية، شارك قطاع الأعمال التجارية على نطاق واسع جدا وبنشاط كبير في كل من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأكدت الحكومات، لدى تيسيرها وتشجيعها مشاركة الأعمال التجارية بدرجة لم يسبق لها مثيل في هذين الحوارين الحكوميين الدوليين بما في ذلك العمليات التحضيرية الموسعة، اعترافها بالدور المحوري للأعمال التجارية في التنمية. وبرهنت أوساط الأعمال التجارية باستجابتها الإيجابية لإتاحة الفرصة للمشاركة، على اعترافها بدورها في التنمية واستعدادها للمساهمة فيها على حد سواء. وفي الحالتين كلتيهما، ساهمت أوساط الأعمال التجارية وإن كان بأشكال مختلفة إلى حد ما، بطريقة إيجابية وتعاونية لا بطريقة دفاعية تدفعها المصلحة الخاصة فحسب. ومنذ انعقاد هذين المؤتمرين، واصل قطاع الأعمال التجارية مشاركته في تنفيذ نتائج هذين الحدثين.

٢١ - ويزداد النظر إلى العلاقة بين الحكومة والأعمال التجارية في متابعة التنمية الوطنية على أنها شراكة لا علاقة عداء. ويجري ترجمة هذه الفكرة العامة إلى تطبيقات عملية تأخذ شكل إقامة عدد متزايد من الشراكات الملموسة والمحددة لبلوغ أهداف معينة أو الاضطلاع بأنشطة محددة. وبالرغم من أن تطوير الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لأغراض التنمية عملية جارية وآخذة في التوسع جرى التعجيل بها لدى الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأثناءه ومثلت جزءا لا يتجزأ من مؤتمر القمة.

سادسا - بعض الأنشطة المحددة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمتصلة بالأعمال التجارية والتنمية

٢٢ - طلبت الجمعية العامة، في القرار ٥٤/٢٠٤، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة توفير منتدى لإجراء المناقشات المتعلقة بجميع المسائل المتصلة بالأعمال التجارية والتنمية؛ وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تشجيع تنظيم المشاريع، ولاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ البرامج ذات الصلة وفي بناء قدرتها على تنفيذها. وتدعو الجمعية العامة أيضا إلى تشجيع المساهمات المجدية للأعمال التجارية في كلا من القطاعين العام والخاص دعما للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويشدد الإعلان بشأن الألفية وتوافق آراء مونتيري وإعلان جوهانسبرغ على ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية. ويرحب بمبادرتها لتشجيع الشراكة العالمية[٩]. ويجري أيضا التشديد على أنه ينبغي إتاحة الفرص للقطاع الخاص كي يساهم في تحقيق أهداف وبرامج الأمم المتحدة[١٠].

٢٣ - وفي حين يتعذر، أو لا يلزم، في سياق هذا التقرير أن نقدم سردا كاملا للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمتصلة بالأعمال التجارية والتنمية، ترد فيما يلي أمثلة لأنشطة محددة:

(أ) تواصل اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (التي تقدم أمانة الأونكتاد إليها الخدمات جميعها) توفير منتدى دولي لمناقشة، في جملة أمور، جوانب من إطار عمل الأعمال التجارية والتنمية؛

(ب) وتشترك كثير من وحدات منظومة الأمم المتحدة اشتراكا فعالا في أنشطة التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتقدم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب (الأونكتاد) المساعدة في بناء القدرة على صياغة السياسات الاستثمارية وضع إطار عمل قانوني وتنظيمي يمكن من إنشاء هيكل دعم مؤسسي فعال مزود بقدرة على تشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي والحفاظ على ذلك الهيكل. ويهدف برنامج بناء القدرات (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية) إلى مساعدة البلدان النامية في مفاوضاتها المتعلقة باتفاقات الاستثمار على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويساعد برنامج مماثل (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة) البلدان النامية المهتمة بالتفاوض على معاهدات الازدواج الضريبي. وتهدف مبادرة الاستثمار الدولية لأقل البلدان نموا (الأونكتاد، بالتعاون مع الاتفاق العالمي) إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للأعمال التجارية في تلك البلدان. ويوفر برنامج المساعدة في بناء القدرات المتكاملة بشأن تطوير المشاريع (الأونكتاد) التدريب وخدمات الأعمال التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتركز اليونيدو خدماتها الاستشارية الكثيرة (تطوير السياسات، نظم الأعمال التجارية المحلية، تطوير مباشرة الأعمال الحرة في المناطق الريفية وللمرأة) على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقدم مبادرة اتخذتها منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية التعاون التقني لمساعدة أقل البلدان نموا على جني أقصى قدر من الفوائد من حماية الملكية الفكرية (إعداد التشريعات، والتدريب، وبناء المؤسسات، وتحديث نظم الملكية الفكرية وتعزيزها)؛

(ج) وفي الختام، حدثت زيادة ملحوظة في عدد ونوعية المبادرات التي تتخذها الأعمال التجارية بمفردها أو بالتعاون مع الأمم المتحدة في سياق مبادرة الشراكة العالمية. وقدم سرد شامل في تقرير الأمين العام (A/56/323)، وفي كتاب يستند إلى ذلك التقرير بعنوان ''بناء الشراكات: التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص'' صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وفي التقرير المعنون ''الاتفاق العالمي: تقرير عن التقدم المحرز والأنشطة'' الذي أصدره مكتب الاتفاق العالمي في تموز/يوليه ٢٠٠٢. ومن الجدير بالذكر أن كثيرا من هذه المبادرات لا تحجم عن تناول المسائل الصعبة المتصلة بالعمل وحماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قدم ثروة إضافية من المبادرات. وتَعد الشراكات لأغراض التنمية المستدامة التي أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة باستكمال خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة والتي جرت الموافقة الحكومية الدولية عليها والمساعدة في ترجمة الالتزامات السياسية إلى عمل من جانب أوساط الأعمال التجارية أيضا.

سابعا – التوصيات

٢٤ – يوصى بأن تواصل الجمعية العامة النظر في المسائل المتصلة بالأعمال التجارية والتنمية بهدف تعميق تفهم إطار عمل الأعمال التجارية والتنمية الآخذ في التطور.

٢٥ – يوصى بأن تنصب مواصلة نظر الجمعية العامة في هذا الموضوع في التركيز على المسائل الموضوعية المتصلة بإطار عمل الأعمال التجارية والتنمية. وقد ترغب الدول الأعضاء في أن توضح جوانب إطار عمل الأعمال التجارية والتنمية التي تود أن تتناولها في المستقبل.

الحواشي

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق. وتوافق آراء مونتيري، الفقرة ١٠ والدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326) الفقرة ١٣٤.

(٢) انظر إعلان جوهانسبرغ عن التنمية المستدامة (A/CONF.199/20)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) إعلان جوهانسبرغ، الفقرتان ٢٧ و ٢٩؛ وتوافق آراء مونتيري، الفقرة ٢٣.

(٤) توافق آراء مونتيري، الفقرات ١٥ و ١٦ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٧ و ٤٢ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢٨.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٢.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠.

(٨) حسبما ذكر كارلي فيورينا، عضو فرقة عمل الأمين العام المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ''... نجد الآن أكثر من أي وقت مضى أن علينا مسؤولية إعادة تحديد دور الشركات على الساحة العالمية وأن ندعم قدرتنا على التأثير في الأفراد والشركات والمجتمعات المحلية والدول لتحقيق ما هو أفضل. ويجب علينا إعادة تشكيل الأعمال التجارية كي تصبح مواطنة الشركات أكثر نشاطا وقدرة على الإبداع ليس فقط للقيمة التي يجنيها حملة الأسهم بل أيضا للقيمة الاجتماعية، وذلك بسبل منهجية ومستدامة'' (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).

(٩) توافق آراء مونتيري، الفقرة ٢٣.

(١٠) الإعلان بشأن الألفية، الفقرة ٣٠؛ الدليل التفصيلي، الفقرات ٣٠١-٣٠٣.